

Distr.: General
9 February 2005
Arabic
Original: French



رسالة مؤرخة ٧ شباط/فبراير ٢٠٠٥ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للكسمبرغ لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أوجه انتباهكم إلى الإعلان الصادر عن رئاسة الاتحاد الأوروبي في
٧ شباط/فبراير ٢٠٠٥ باسم الاتحاد بخصوص تقرير لجنة التحقيق الدولية بشأن دارفور (انظر
المرفق).

وأكون ممتنا لو جرى تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) جان - مارك هوشيت

الممثل الدائم للكمبرغ لدى الأمم المتحدة

مرفق للرسالة المؤرخة ٧ شباط/فبراير ٢٠٠٥ الموجهة إلى الأمين العام من
الممثل الدائم للكسمبرغ لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالإسبانية والانكليزية والفرنسية]

بيان عن تقرير لجنة التحقيق الدولية بشأن دارفور صادر عن رئاسة الاتحاد
الأوروبي في ٧ شباط/فبراير ٢٠٠٥ باسم الاتحاد

١ - يعرب الاتحاد الأوروبي عن ترحيبه بالتقرير، وبوجه خاص بتوصيات لجنة التحقيق الدولية بشأن دارفور المنشأة بموجب قرار مجلس الأمن ١٥٦٤ (٢٠٠٤)، الذي قُدم للتو إلى الأمين العام للأمم المتحدة. ويشير الاتحاد إلى أنه، قد بين، منذ البداية، وعلى نحو خاص في استنتاجات المجلس المؤرخة ٢٦ تموز/يوليه ٢٠٠٤، تأييده لإنشاء لجنة التحقيق هذه.

٢ - ويعرب الاتحاد الأوروبي عن قلقه إزاء نتائج التحقيق، التي تعزو لحكومة السودان والجنجويد مسؤولية الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، التي يمكن أن تُوصف بأنها جرائم ضد الإنسانية. ويلاحظ الاتحاد أن اللجنة وجدت أيضاً أن قوات التمرد مسؤولة عن ارتكاب أعمال يمكن أن تُصنف على أنها جرائم حرب. والاتحاد الأوروبي قلق لأن هذه الهجمات، التي أُشير إليها طوال التحقيق، لا تزال مستمرة.

٣ - والاتحاد الأوروبي يدين هذه الجرائم بحزم ويؤكد على أهمية وضع حد فوري للإفلات من العقاب في دارفور. وتوصي لجنة التحقيق بأن يتحمل أولئك المسؤولون تبعات أعمالهم أمام المحكمة الجنائية الدولية. وفي هذا السياق، يؤكد الاتحاد مجدداً دعمه الدائم للمحكمة الجنائية الدولية، ويكرر الإعراب عن موقفه المشترك بشأن المحكمة، بينما يلاحظ في الوقت نفسه أن على مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة أن يتخذ قراراً سريعاً بشأن هذه المسألة.